



عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفيل

مأزق الجماعات السياسية الإسلامية

ظلل الدولة الدينية الهندوسية، إذ كيف لها أن تعترض على الديانات الأخرى أو تحرمها من ممارسة حق هي تسعى إليه وتطالب بممارسته، فقد قال الله سبحانه وتعالى: "أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم" أو كما قال الشاعر أبو الأسود الدؤلي: لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم.

• إن الجماعات السياسية الإسلامية السنية التي تسعى إلى تأسيس الدولة الدينية الإسلامية في الوطن العربي لا تختلف عن الجماعات السياسية الإسلامية الشيعية التي نجتحت في تأسيس الدولة أو الجمهورية الإسلامية في إيران، والجماعتان معًا لا تختلفان كثيرًا في أهدافهما وأساليبهما عن الجماعات السياسية الهندوسية التي تسعى إلى تحويل الهند إلى دولة دينية هندوسية، ولا يختلف الثلاثة عن الجماعات السياسية الصهيونية التي استغلت الدين اليهودي ونجحت في تأسيس دولة إسرائيل اليهودية على الأراضي الفلسطينية.

• لذلك فإننا لا نساند مشاريع إقامة دول دينية، وننتصر لمدينة الدولة في كل المجتمعات، وندعو إلى احترام الديانات وإبعادها عن السلطة، ونتمنى توجيه الجهود والطاقت الإيمانية إلى ما يعزز الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي، مقتنعين أن الأنظمة السياسية الدينية أصبحت بطبيعتها خارجة عن سياق العصر ولا تتمتع بالاستقرار وتظل في صراع وعدم انسجام مع مكونات المجتمع الأخرى.

• ونستحضر في نهاية هذه الوقفة ما طرحه المفكر الإسلامي البارز خالد محمد خالد عن رأيه في فصل الدين عن الدولة الذي أورد في كتابه "من هنا نبدأ" أن "الدين حين يتحول إلى حكومة، فإن هذه الحكومة الدينية تتحول إلى عبء لا يطاق... وهي في تسعة وتسعين في المئة منها جحيم وفوضى، وأنها إحدى المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها، ولم يعد لها مكان في التاريخ الحديث". رحم الله المفكر خالد محمد خالد وأسكنه فسيح جناته.

من المتطوعين الهندوس المتعصبين؛ تم إعدادها وتطويرها في مزاجية بين الإعداد الروحي والتدريب على الفنون القتالية.

• وفي ما يشابه فرق "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" فإن الجماعات السياسية الهندوسية شكلت فرقًا مشابهة؛ منها فرق "حماية البقر" التي تقوم بتفتيش المحلات وتتنجول على الطرقات السريعة لتفتيش حافلات الشحن للتأكد من خلوها من الأبقار المسافرة للمسائح؛ فمذ أن وجدت الهندوسية والهندوس يعتبرون البقرة حيوانًا مباركًا ومقدسًا، ولا يحلون ذبحها وأكل لحومها، لكن الأعوام الأخيرة شهدت طفرة من الإجلال والتبجيل للبقر، واستخدام ذلك كأداة سياسية لإيذاء المسلمين الذين يهيمون على تجارة اللحوم وتضييق الخناق حولهم. مع أن الهند هي من أكبر الدول المصدرة للحوم الأبقار في العالم، وبذلك فقد أصبح المسلمون في ولايات الهند معرضين للسجن أو القتل إذا قاموا بذبح الأبقار أو عثر على أنهم يأكلون لحومها.

• وكما تستند الجماعات السياسية الإسلامية إلى مخزون زاهر من الموروثات، فإن الجماعات السياسية الهندوسية تستند أيضًا إلى رصيد ثري من موروثاتها منها عقيدة "الهندوتفا" أو الأيديولوجية القومية الهندوسية، والتي تعني أن الهندوسية ليست مجرد ديانة، بل هي ديانة وقومية وأرض قبل كل شيء. وأن الهند للهندوس فإذا أردت أن تبقى في الهند عليك أن تكون هندوسيًا.

• إن المسلمين في الهند يشكلون ما نسبته 15% من عدد السكان أو 200 مليون نسمة على أقل تقدير، أي أكثر من خمسة أضعاف سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وهم يعيشون الآن في حالة من القلق والتخوف والتوتر، ولا شك أن الجماعات السياسية الإسلامية التي تدعو إلى إقامة دولة دينية إسلامية في الوطن العربي ستقف حائرة وعاجزة حيال ما يعانيه أو ما قد يعانيه المسلمون في الهند تحت

تم سحب جنسيات 4 ملايين مواطن هندي، غالبيةهم العظمى من المسلمين، الذين أصبحوا الآن مُجردين من حقوقهم ومعرضين للترحيل.

• وقبل ذلك كان البرلمان الهندي قد أقر مشروع قانون يحظر الطلاق الإسلامي الفوري "البائن" أو الطلاق بالثلاث، وجعله جريمة جنائية يُعاقب من يرتكبها بالسجن ثلاث سنوات، وهي خطوة أولية تؤكد النية على تقليص دور أحكام الشريعة الإسلامية في الحياة العامة للمسلمين في الهند.

• وقبلها بسنين وبتشجيع من قيادات الجماعات السياسية الهندوسية قامت حشود من الهندوس المتطرفين في العام 1992 بهدم مسجد "بابري" العريق المؤسس في القرن 16 الميلادي في شمال مدينة ايوديا، بدعوى أنه يقوم على أنقاض معبد لإله "راما" في مسقط رأسه وعاصمة ملكه. كما أن هذه الجماعات تدعي الآن أن "تاج محل" الذي بناه الإمبراطور المغولي المسلم شاه جهان، هو في الأصل معبد لإله شيفا، وتطالب باسترداده.

• هكذا تفكر وهكذا تصرف قيادات الجماعات السياسية الدينية أيًا كان انتماؤها، وأينما كانت وحيثما حلت؛ وعلى الأساس أو القناعة ذاتها فقد قام تنظيم "طالبان" الإسلامي باستخدام الصواريخ والمتفجرات لتدمير وتفجير تماثيل أثرية نادرة لـ "بودا" بمنطقة "باميان" بأفغانستان في العام 2001، بينها أكبر تماثيل لبوذا في العالم، على الرغم من الاحتجاجات والتحذيرات والمناشدات الدولية لإيقاف هذه الآثار البوذية القديمة. والجماعات السياسية الهندوسية ترفض قيم اللاعنفة التي نادى بها المهاتما غاندي، والتي اعتبروها تنكراً وارتداداً عن أعظم ما تحتزنه الجلام الهندوسية القديمة وتاريخها من رجولية قتالية.

• ومثل أحزاب الجماعات السياسية الإسلامية في البلاد العربية التي شكلت حشوداً ومليشيات مسلحة، فإن الجماعات السياسية الهندوسية في الهند شكلت هي أيضًا مليشيات مماثلة؛ أبرزها كتاب "راشتريا سوايامسيفاك سانغ أو RSS" وهي وحدات مسلحة

• وقعت "الجماعات السياسية الإسلامية" في مأزق حرج حيال التطورات التي يشهدها الآن المسرح السياسي في الهند؛ فالمعروف أن هذه الجماعات تطالب وتدعو وتسعى إلى إقامة "دولة دينية إسلامية" على قواعد ومقومات ومراكز محددة، مرجعيتها سماوية إلهية، ودستورها القرآن الكريم، والشريعة الإسلامية قانونها، ويحكمها رجال دين أجلاء، وتهيمن عليها المؤسسة الدينية وليس المؤسسات الدستورية، ويتم الحكم فيها باسم الله، ولا يكون لها حدود، وتكون وظيفتها الأولى الجهاد في سبيل الله.

• ويشهد المسرح السياسي في الهند الآن توجهها جارفًا نحو إقامة دولة دينية مرتكزة على أسس وقواعد مطابقة أو مماثلة لما تطالب به الجماعات السياسية الإسلامية ولكن بنسخة ونكهة هندوسية.

• فالجماعات السياسية الدينية الهندوسية في الهند قد اشتمت عودها في السنوات الأخيرة، واستفادت من دروس وتجارب جماعاتنا، وتمكنت منذ العام 2014 من الوصول إلى كراسي الحكم والسيطرة على البرلمان بأغلبية ساحقة عن طريق الانتخابات، وأخذت تنفذ برامج وسياسات تهدف إلى تحقيق أجنداتها السياسية المعلنة بتحويل الهند من دولة ديمقراطية تعددية علمانية إلى دولة دينية هندوسية "هندو راشترا" ترتكز على الشرائع والقواعد والمقدسات الهندوسية، فيتحول المسلمون فيها، الذين تتراوح أعدادهم بين 200 و300 مليون مسلم إلى "ذميين" تطبق عليهم أحكام الشريعة الهندوسية وقد ترفض عليهم الجزية أو ما يعادلها في معجم المفردات الهندوسية.

• لقد بدأت الجماعات السياسية الهندوسية منذ أن تسلمت السلطة في الهند باتخاذ خطوات تهدف إلى تقليص نفوذ ووجود المسلمين فيها؛ بما في ذلك تشريع قوانين إقصائية تستهدف المسلمين وتنازل من حقوقهم الأساسية، مثل القانون الذي أقره البرلمان الهندي مؤخرًا، والذي يمنح الجنسية لكل من أقام في الهند من اللاجئين لمدة 6 سنوات باستثناء المسلمين، كما

تكريم عدد من موظفي "الإصلاح والتأهيل"



المنامة - وزارة الداخلية

من الجهات والمنظمات المعنية. وأوضح أن هذا التكريم يأتي تنفيذًا لتوجيهات وكيل وزارة الداخلية الشيخ ناصر بن عبدالرحمن آل خليفة بتقديم كل أنواع الدعم لتطوير العمل، لافتًا إلى تنظيم برامج ودورات تدريبية لتوفير موظفين مؤهلين بالتعاون مع عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، وأضاف أن تنظيم فعاليات ومحاضرات كهذه لها الأثر الإيجابي على موظفي الإدارة ورفع معنوياتهم لتطوير البناء.

وفي نهاية الحفل، قام المدير العام لإدارة العامة للإصلاح والتأهيل بتوزيع الشهادات على الموظفين المكرمين، متمنيا لهم التوفيق والسداد.

تحت رعاية مدير عام الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل العميد عبدالسلام العريفي، نظمت الإدارة حفل تكريم لعدد من الموظفين، تقديراً للجهود المبذولة وللعبء المتميز في تطوير الأداء.

وتضمن التكريم محاضرة عن كيفية معاملة النزلاء وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي تعد من المبادئ الأساسية للإدارة العامة، وبعدها ألقى مدير عام الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل كلمة أشار فيها إلى توجيهات وزير الداخلية بالالتزام التام بكل مبادئ حقوق الإنسان عبر تطبيق قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية والتعاون مع عدد

خلف يشيد بمضمون رسالة الماجستير لحمد الغتم

خرجت بتوصيات مهمة حول الشراكة بين "العام" و"الخاص"



المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات

استقبل وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف في مكتبه بشؤون البلديات المهندس بلدية المنطقة الجنوبية حمد الغتم وذلك لإهدائه نسخة من رسالة الماجستير في علوم الإدارة العامة التي تحصل عليها من جامعة إكس مرسيليا الفرنسية بعنوان "عوامل النجاح والفشل في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بوزارة شؤون الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني" وذلك بحضور وكيل الوزارة لشؤون البلديات الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة.

وخلال اللقاء قدم الغتم نبذة عن رسالة الماجستير، والتي تركزت على رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030 لتحويل القطاع العام من مقدم للخدمة إلى منظم في بعض القطاعات بما يضمن تقديم الخدمات

بصوره أفضل بالشراكة مع القطاع الخاص. وتهدف الرسالة للحصول على العوامل المهمة المؤدية إلى نجاح أو فشل مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في الوزارة عن طريق البحث في المشاريع التابعة للوزارة، والبحث من على مقابلات شخصية مع القطاعين العام والخاص، كما له فائدة لتقليل مخاطر الفشل وزيادة احتمالية النجاح وذلك عن طريق أخذ العوامل المؤدية للنجاح

وتستخدمها لإنجاح المشاريع وتفاذي العوامل المؤدية للفشل في المشاريع المستقبلية.

وقد توصلت الرسالة إلى الحاجة لسن تشريعات وقوانين تنظم وتسهل نجاح عملية الشراكة في المشاريع الاستثمارية مع القطاع الخاص، كذلك إنشاء جهاز أو قطاع عام يعنى بهذا النوع من المشاريع الاستثمارية المشتركة مكون من مختصين وخبراء في مجال المشاريع.

وقد أوصت الدراسة بعمل لجنة

إجراءات منسقة بين القطاعات الصحية لمواجهة "كورونا"



● "نهاراً" تلتقي 21 مستشفى و7 مراكز طبية خاصة

المنامة - الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية

عقدت الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهاراً) بالتعاون مع إدارة الصحة بوزارة الصحة لقاءً تنسيقياً للمسؤولين والمهنيين في المستشفيات والمؤسسات الصحية الخاصة تحت رعاية الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية مريم الجلاهمة وذلك بمقر الهيئة في "أبراج الخبر" للتنسيق المشترك بين الجانبين والوقوف على آخر الاستعدادات والإجراءات الوطنية الاحترازية بشأن فيروس كورونا المستجد. وأكدت الجلاهمة بأن تنظيم هذا اللقاء الذي عقد بمشاركة 21 مستشفى و7 مراكز طبية كبيرة يأتي في إطار دور الهيئة في التنظيم والرقابة على القطاع الطبي الخاص والتنسيق الدائم مع المؤسسات الصحية الخاصة، حيث

والعدوى، وتعزيز التنسيق والتكامل بين المستشفيات العامة والخاصة. من جانبهم، عبر ممثلو المؤسسات الصحية عن بالغ شكرهم وتقديرهم للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية على حرصها الدائم والمستمر في التنسيق المشترك بما يساهم في تطبيق أفضل ممارسات الجودة والصحة والسلامة ومكافحة العدوى وفق المعايير المعتمدة.

وفي هذا الصدد قدمت كل من كبرى ناصر رئيس وحدة مكافحة الأمراض المعدية في إدارة الصحة العامة واصفاء الخواجة مسؤول مكافحة العدوى في مجمع السلمانية الطبي محاضرتين بهذا الشأن، كما تناول اللقاء استعراض البروتوكولات الطبية لمكافحة فيروس كورونا بناء على الارشادات العالمية، وجرى كذلك استعراض استعدادات المستشفيات الخاصة لمكافحة

والمؤسسات الصحية العامة والخاصة واتباع توجيهات الفريق الطبي الوطني المعني بالتصدي للفيروس والتأكيد على تطبيق الإرشادات الاحترازية المطلوبة في هذا الشأن، وتم خلال الاجتماع إطلاع كافة المسؤولين على أهم المستجدات المتعلقة بالوضع الراهن حول انتشار فيروس كورونا الجديد، والتأكيد على تعزيز الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة.

الاحترازية المتعارف عليها في مثل هذه الحالات من قبل العاملين الصحيين، مشيرة إلى أهمية تعزيز الوعي الصحي والتقيف اللازم حول طرق انتقال العدوى والإجراءات الوقائية الخاصة بمنع الإصابة بمرض فيروس كورونا الجديد.

وفي هذا الإطار شددت الرئيس التنفيذي للهيئة على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الهيئة

أطلعت الهيئة مسؤولي المستشفيات الخاصة على الإجراءات الوقائية المتخذة لمنع وصول العدوى إلى مملكة البحرين، ومنها تشكيل الفريق الوطني الطبي الذي يقوم بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث خصوصاً حيال الحالات المشتبه بإصابتها أو في حال اكتشاف أي حالة في البلاد لا قدر الله، وذلك لتنفيذ الإجراءات الاحترازية اللازمة الجاري تطبيقها لمنع وصول فيروس كورونا المستجد.

وأكدت خلال الاجتماع أهمية اتباع كافة الدلائل العلمية والإجراءات